



آلية مراقبة وقف اطلاق النار والترتيبات الامنية والانتقالية
الاجتماع العاشر للجنة الفنية
25-26-ابريل 2019م
جوبا- جنوب السودان

القرارات		
الحضور		
آلية مراقبة وقف اطلاق النار	سعادة اللواء ديستا ابييتشي اجينو	رئيس الآلية
آلية مراقبة وقف اطلاق النار	سعادة اللواء الركن طارق عبدالكريم ابراهيم	نائب رئيس الآلية
	حكومة الوحدة الوطنية: الجنرال رابي موجونق امانويل الجنرال جون دانيال كيبا الجنرال توماس قدور كيك ور الجنرال "ن د س" ووي ميوم دينق الجنرال كاتكوث دوب كيوتش تحالف جنوب السودان المعارض: السيد يودو جون أتور العميد أموس أمين اليا لوبي العميد بيتر ماببور ريني العميد بيتر قاتكوث ثوت باكام	ممثلو الاطراف: الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان- المعارضة الجنرال مارتن قاما ابوجا العميد وليام دينق بوم العميد/د. شول روي كمبوك العميد اندريا مانفو ادالا كومر العقيد ازاكيل هاو كول قاتلوك ليمي محتجز سابق: الجنرال بيور ليك كوارنق
آلية مراقبة وقف اطلاق النار والترتيبات الامنية والانتقالية	السيد لويس دي ليون السيد مارك جافث موتونو	السكرتاريه
حجرة الجمع بالية المراقبة مكتب التنسيق والمراقبة المشترك- بالية المراقبة مستشار قانوني بالية المراقبة	دان ليزول لاري سيچ شادريك كينقا	الكتابة

<p>مستشارة الشؤون الانسانية بألية المراقبة</p>	<p>ألماليون</p>	
<p>رئيس الاركان- بالآلية نائب رئيس الاركان بالآلية كبير المستشارين بالآلية مستشارة الشؤون المدنية بالآلية مكتب الاعلام بألية المراقبة مستشارة النوع بألية المراقبة مقرر بألية المراقبة ضابط اتصال استراتيجي بألية المراقبة ضابط امداد بألية المراقبة مترجم بألية المراقبة</p>	<p>السيد وليام ج قالاقر السيد ناجيل مليفرتون السيد زانق لبيينق السيدة سارة فور ميسانو السيدة سامانثا مينقا السيدة كاثرين نياكوتو السيد قوون جن السيدة سالي كوبر السيدة كاساندراروبرتس السيد محمد آدم</p>	<p>موظفو آلية مراقبة وقف اطلاق النار</p>
<p>السكرتير السياسي لسفارة المملكة المتحدة سكرتير ثاني-رئيس الشؤون العامة والسياسية في سفارة اليابان سفارة هولندا سفارة مصر سفارة السودان الملحق العسكري الصيني بجنوب السودان الملحق العسكري السوداني-بجنوب السودان الملحق العسكري الكنيني-بجنوب السودان</p>	<p>السيد دانيال شيري السيد يوكي اكاوا السيد شارلس جيببي السيد احمد البكري السيد عبدالله ميرغني العميد فينق بو العميد الركن عبدالله ابو عوف العميد يوتيشس ندقوا</p>	<p>الحضور كمرقبين</p>

الملحق العسكري المصري بجنوب السودان	العقيد محمد عبدالكريم بيومي	
الملحق العسكري للمملكة المتحدة- بجنوب السودان	المقدم مارك هوفس	
الملحق العسكري للولايات المتحدة - بجنوب السودان	المقدم لين فان هيجوم	
الملحق العسكري جنوب افريقيا - بجنوب السودان	المقدم باتريك ماويا	
بعثة الامم المتحدة بجنوب السودان	المقدم فيناي كومار	
بعثة الامم المتحدة بجنوب السودان	السيدة آن شوون	
بعثة الامم المتحدة بجنوب السودان	السيدة آرور قيسر	
اللجنة المشتركة للمراقبة والتقييم	السيد روبرت ليتش	
اللجنة المشتركة للمراقبة والتقييم	السيد قوي قابرايل	
اللجنة المشتركة للمراقبة والتقييم	السيد جيف مابندري	
منسق حماية-اللجنة الدولية للصليب الاحمر	السيدة نورانس هاواس	
منسق حماية-اللجنة الدولية للصليب الاحمر	السيد مارتن اقوري	

تم عقد الاجتماع العاشر للجنة الفنية لآلية المراقبة يومي 25 و 26 أبريل 2019 في فندق بالم افريكا في جوبا (يوم 225/226 + يوم ي). تم تمثيل جميع الأطراف كما هو موضح أعلاه. تم استدعاء الاجتماع في الساعة 1014 وتمت الموافقة على جدول الأعمال في الساعة 1015.

<u>البند</u>	<u>القضية/القرار/الموافقة(الاتفاق)</u>	<u>الحدث</u>
	الافتتاحية:	
	رحب رئيس آلية المراقبة بالجميع في الاجتماع العاشر للجنة الفنية لآلية المراقبة في فندق بالم افريكا في جوبا ، وأعرب عن أمله في أن يتمتع الأعضاء اسرهم بعطلة آمنة بعيد الفصح. وأعرب عن رغبته بان يكون هذا الاجتماع مثمراً. عموماً قد تطور استمرار وقف اطلاق النار، مع ذلك هنالك تقريران عن اشتباكات في منطقة يي مابين قوات دفاع جنوب السودان وقوات جبهة الخلاص الوطني جناح توماس سيرليو، حدثت في الايام القليلة الماضية.	
	يوم الاحد الماضي 21 ابريل 2019م تلقي تيم ياي للمراقبة والتحقق معلومات عن مقتل احد الجنود من قوة دفاع شعب جنوب السودان وجرح اثنان اخرين عندما كانوا يسافرون في طريق	

ماريدي-ياي من منطقة قولي الي منطقة بيساك, في هذه النقطة لن تحصي خسائر قوات جبهة الخلاص الوطني.

وفي يوم الاثنين الماضي 22 ابريل 2019م تلقي تيم ياي للمراقبة والتحقق معلومات تفيد بان قوات جبهة الخلاص الوطني نصبت كميناً في منطقة كجيكو تبعد ثلاثة كيلو من السكنات الرئيسية لقوات دفاع جنوب السودان, وهذا قد تسبب في قتل احد جنود قوات دفاع جنوب السودان وجرح ست جنود اخرين, ادخل اثنين من الجنود المصابين الي مستشفى ياي حينما نقل الاربعة جنود الاخرين الي جوبا للعلاج, عند هذه النقطة لن تعرف خسائر قوات جبهة الخلاص الوطني.

مرة أخرى ، كما أكدت آلية مراقبة وقف اطلاق النار في اجتماعاتها السابقة ، ان هناك قوى مختلفة موجودة في منطقة ياي تُظهر احتمال نشوب صراع وانعدام الأمن مما قد يؤدي إلى العنف ضد المدنيين.

. فيما يتعلق بتجميع القوات ، فإن مناطق التجميع محددة لجميع الحيوش وعملية التحقق جارية ، لكنها أبعد ما تكون عن الاكتمال لان هنالك العديد من التحديات اللوجستية. وآلية مراقبة وقف اطلاق النار تقدر مشاركة المعلومات بينها وبين مجلس الدفاع المشترك في هذه المهمة الهامة. وفقاً لما ورد الاجتماع التاسع للجنة الفنية لآلية المراقبة, انه ما زالت آلية مراقبة وقف اطلاق النار تتلقي تقارير عن اعمال العنف , ويجب ان نميز ما بين العنف المرتبط بالنزاع والذي ينطوي علي الماشية والخصوم القبلية.

هنالك تقارير ايضا عن اثنين حالة عنف و عدد ثمانية ادعاءات وتقارير حوادث منذ الاجتماع السابق,, ولسوء الحظ انه ما زالت آلية المراقبة تواجه منع الدخول للتحقق من القوات لتقييم مواقع تجمع القوات. يجب ان تكون آلية المراقبة قادرةً علي التحقق من القوات ومناطق التجمعات حتي تتمكن من ارسال تقرير دقيق لمنظمة الايقاد وللجنة المشتركة للمراقبة والتقييم ولمجلس ادارة آلية المراقبة لانجاح هذه العملية الضرورية لسير اتفاقية السلام. آلية مراقبة وقف اطلاق النار بحاجة الي الامتثال الكامل والشامل لاتفاقية السلام المنشطة من قبل كل الاطراف, بما في ذلك تعزيز التزاماتهم بحماية المدنيين ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات لا يمكن المبالغة في التأكيد عليها.مثل الاجتماع السابق نتوقع من الاطراف ان تعمل وفق صلاحيات اللجنة الفنية لوقف اطلاق النار علي ان تركز علي تنفيذ اتفاقية السلام وانشاء الحقائق و ايجاد الحلول .وأخير أعرب عن امتنانه لاعضاء اللجنة الفنية لوقف اطلاق النار ورؤساء اتيام آلية المراقبة لمشاركتهم في هذه الورشة بالامس, هذه الورشه مكنت المشاركين للنقاش حول شروط العمل بالنسبة لاتيام آلية المراقبة والدروس المستفادة من المهام علي الارض, كانت الورشة ناجحة وللمره الثانية شكر رؤساء اتيام المراقبة والتحقق واعضاء اللجنة الفنية لآلية وقف اطلاق النار لمساهماتهم القيمة في هذه الورشة .

وشكر كل اعضاء مجلس الادارة والمانحين والشركاء لحضورهم هذا الاجتماع كمراقبين.وايضاً شكر اعضاء اللجنة في مشاوراتهم العميقة واعطاء الحلول المقترحة.وتمني ان يكون هذا الاجتماع منتجاً ومثمراً, ثم اعلن ان هذا الاجتماع مفتوح.

اعترف كبير ممثلي الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان امام الهيئات الدبلوماسية وجميع المراقبين الحاضرين في الاجتماع وذكر أن اللجنة الفنية قد قطعت شوطاً طويلاً وأن هذا الاجتماع كان أحد أهم الاجتماعات. وأشار إلى أن هذا قد يكون الاجتماع الأخير بناءً على الأشهر الثمانية السابقة للفترة الانتقالية ، ويجب أن يكونوا قادرين على تقديم تقريراً شاملاً الأسبوع المقبل إلى هيئة الايقاد و اللجنة المشتركة للمراقبة والتقويم والآليات الأخرى.. من المتوقع أن تقدم آلية المراقبة تقريراً شاملاً عما حققته ومالم تحققه بعد. وأضاف أن اللجنة الفنية ستحل كل المعلومات لتحديد تحقق وما لم يتحقق ، وتوقع بان تكون هناك مشاورات جادة للتقرير الذي سيتم تسليمه إلى القادة السياسيين للنظر فيه.

رحب الممثل الأعلى لتحالف جنوب السودان المعارض بالجميع في الاجتماع العاشر للجنة الفنية وذكر بحزن فقدان الجنرال بيتر قادييت. وصرح بأنه سعيد للانضمام إلى اللجنة الفنية اليوم بعد تعييبه لمدة شهرين بسبب قرار اتخذته آلية المراقبة دون استشارة الأطراف. وذكر أيضاً أن قائد قوات تحالف جنوب السودان المعارض كان غائباً بسبب وفاة الجنرال بيتر قادييت. وذكر أن هناك قضايا الانتهاكات، وقضية العنف ضد النوع وغيرها من القضايا التي تحتاج إلى معالجة. كما ذكر رئيس آلية المراقبة، أن مناطق تجمع القوات تحتاج المراقبة والتحقق في أقرب وقت ممكن من اتيام المراقبة وتقديم معلومات عن القوات الموجودة على الأرض. وذكر أيضاً أن الوضع في السودان يمثل تحدياً للسلام.

وشكر ممثل المحتجزين السابقين الجميع على حضورهم. وذكر أن هذا سيكون آخر اجتماع للجنة الفنية خلال الفترة ما قبل الانتقالية. وأشار إلى أن الأيام المقبلة حاسمة في تاريخ السلام لجنوب السودان. بالنسبة لقيادة الأحزاب، طلب منهم أن يجتمعوا لاتخاذ قرار واحد بشأن السلام الحالي. وحث قيادات جنوب السودان وأحزاب الاتفاق على الامتناع عن الإدلاء بتصريحات مثيرة للجدل، مشيراً إلى أن هناك تصريحات جادة في وسائل الإعلام ومعلومات مضادة. وحث اللجنة المشتركة للمراقبة والتقييم وهيئة الايقاد على الجمع بين قيادة البلاد للاتفاق على جدول زمني وإطار تكوين الحكومة الانتقالية. وحث أعضاء اللجنة الفنية على إثبات الأخطاء المبرجة. "دعونا نضع التصريحات جانباً ونوافق على الجلوس". كما صرح قائلاً: "ليس لدينا قوات، يجب أن تؤمن قيادة بلدنا الأمن وعودة شعبنا". بعض الناس قد يعودون خاصة أولئك الذين جاءوا إلى جوبا. "علينا توخي الحذر حتى نقنع الناس بالخروج من المخيمات". وأوصى بتحسين الأمن وتشكيل جيش وطني، وهذا سيقنعهم بالخروج من مخيمات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وحث الطرفين على الجلوس والاتفاق وحث الحكومة على الجلوس وتسهيل التجميع. إذا لم يتم تسهيلها بالطعام والمعدات، فإن القوات ستكون مبعثرة ولن تكون تحت السيطرة، فهذا وقت حاسم لتقسيمها والتحكم فيها. وحث الحكومة مرة أخرى على تسهيل التجميع. كما حث مجلس الدفاع المشترك على تنفيذ وتدريب القوات اللازمة للنشر في جوبا. اقترح أن الجميع بحاجة إلى الحماية وليس فقط الشخصيات المهمة. ثم شكر اللجنة الفنية وذكر أن هناك حاجة إلى قوى مختلفة في هذا البلد.

شكر كبير ممثلي حكومة الوحدة الوطنية قيادة آلية مراقبة وقف اطلاق النار. كما أعرب عن أمله في أن يكون للأعضاء عيد فصح لطيف للغاية، كما أعرب عن أمله في بداية جيدة للمشاركين في الاتفاق للشروع بجدية في تنفيذ الاتفاقية. وقال إنه مسرور من رئيس الآلية فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية بقدر المعلومات الواردة من أصحاب المصلحة. وأشار إلى أن السلام والأمن احتياجات أساسية لكل أمة ومن صلاحيات الحكومة ان توفرها وحتى الآن يجب الحفاظ على هذا النوع من الاحتياجات الأساسية. تواجه الدول الكثير من التحديات، والانتهاكات الداخلية والتحديات التي تواجهها الحكومة لا تختلف عن الآخرين. وأعرب عن أمله في أن تكون هناك حكومة تعيد السلام والأمن لشعب جنوب السودان. بما أننا نتوقع أن يتم تشكيل حكومة الوحدة الانتقالية وتحمل المسؤولية عن هذه الاحتياجات الأساسية. واطاف في المستقبل القريب سيكون لدينا أخبار جيدة حول هذا الموضوع. كما أراد أن يلفت انتباههم، هذه واحدة من الوكالات التي توفر مننديات مترابطة حتى يعرف الناس بالضبط معظم التحديات التي سيواجهونها. وأشار إلى أن ورشة العمل التي عقدت يوم أمس كانت لطيفة، وأعرب عن تقديره لها وحث قيادة آلية مراقبة وقف اطلاق النار على مواصلة المحافل المترابطة سواء ان كانت شهرياً أو خلال كل 45 يوماً للتغلب على بعض المشكلات وأن ورشة العمل كانت وسيلة جيدة لمعالجة بعض المشاكل. كما أعرب عن أسفه لسماع بعض أحكام تنفيذ الاتفاقية مثل الوصول بين القوات على الأرض للالتزام بالاتفاقية. واختتم حديثه إلى أنه نظراً لوجود جدول الأعمال الخاص بنا، سنحرص على المشاركة وإيجاد طرق لاستعادة الاحترام لهذا البند، ونأمل أن نحصل في المرة القادمة على تقرير جيد حول تقدم الاتفاقية.

الموافقة على محضر اجتماع اللجنة الفنية لآلية المراقبة رقم 9
تمت مناقشة محضر اجتماع اللجنة الفنية لآلية المراقبة رقم 9 ، وتم تصحيحه ثم اعتماده بصيغته المعدلة.

حالة قرارات التنفيذ

القرارات الصادرة عن اجتماعات اللجنة الفنية السابقة والتي لا تزال مفتوحة: القضايا المستمرة.
قضية المراقبين الوطنيين (ما زالت مستمرة)

قرارات الاجتماع التاسع للجنة الفنية لآلية المراقبة :

- التوظيف الكامل للمراقبين الوطنيين واستمرارهم في العمل في اتيام آلية المراقبة
- تعمل آلية مراقبة وقف اطلاق النار لمواصلة العمل مع الشركاء لمعالجة قيود الموارد.
- يجب على آلية المراقبة مراجعة اختصاصات اتيام المراقبة والتحقق.

تعديل:

• منذ التوظيف:

• يشارك جميع المراقبين الوطنيين مشاركة كاملة في جميع الأنشطة في اتيام المراقبة والتحقق
السبع.

• هنالك واحد في تيم المراقبة والتحقق في الير ، بهقد يكون تم توظيف المراقبين الوطنيين بشكل
كامل لكن لأسباب لوجستية (ما زال في او).

- تمت مناقشة شروط العمل في اتيام المراقبة والتحقق في ورشة العمل في 24 أبريل 2019

• سيحصل قادة اتيام المراقبة والتحقق على "عقد لتأسيس العلاقة بين آلية المراقبة والنراقبين
الوطنيين" لكل مراقب وطني في الأيام القليلة المقبلة.

صرح رئيس اركان آلية مراقبة وقف اطلاق النار أن الآلية تعمل على قضايا مثل رواتب الغذاء
وقضايا دعم الحياة كما في منطقة ياي وشكر رئيس آلية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

• أشار رئيس هيئة الأركان في آلية مراقبة وقف اطلاق النار أيضًا إلى أنه سيتم تحديث شروط
العمل في اتيام المراقبة من وقت لآخر ويوصى بإحضار المراقبين الوطنيين من وقت لآخر
لدمج أفكارهم.

• صرح رئيس الأركان في آلية المراقبة أنه كان لديه نسخ من العقد في مسودة نهائية جاهزة
للمراجعة من قبل الأعضاء ، وهدفنا هو أن يكون لدينا عقد جاهز للذهاب عندما ينتشر قادة اتيام
المراقبة مرة أخرى.

صرح كبير ممثلي الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان-المعارضة بأنهم يقدرون نشر
ومشاركة المراقبين الوطنيين وأنهم يتوقعون لفترة طويلة. وصرح بأنه مهتم بمناقشة التحديات
بسبب ساعات العمل الضائعة. وأشار إلى أن الخطة الأولية كانت لتحديد العلاقة قبل نشر المراقبين
الوطنيين كما لم يتم تعريفها من قبل، وذكر أيضا أنه تلقى تقريرًا مختلفًا يسبب العداوة. أراد أن
يأخذوا دروسًا مستفادة حتى لا نفقد ساعات الرجل. سعيد أن مشروع العقد سيتم تعميمها وسوف
نناقشها.

صرح كبير ممثلي حكومة الوحدة الوطنية بأنه يحب أن تتحسن الأمور. طلب إحالة العقد للمراجعة.
وذكر أيضًا أنه أسف على ساعات العمل التي بلغ عددها 86 ساعة بسبب قضية المراقبين
الوطنيين. "نحن كمديرين نواجه الكثير من مشاكل الموظفين إذا لم يتم التعامل معها بشكل جيد".
موضوع المراقبين الوطنيين من المفترض أن ينفذ في وقت مبكر من وقت إنشاء آلية مراقبة وقف
اطلاق النار. وذكر أنهم يدركون التحديات التي تواجهها قيادة آلية المراقبة. "لكي يكون لدينا
تماسك ، يجب أن نتأكد من أن كل شيء على ما يرام. . وحث على تشكيل الحكومة كما في
المصفوفة. وأشار إلى وجود مشكلات إدارية ستتغلب عليها آلية المراقبة تدريجياً. وذكر أيضًا أنه
عندما طلب الطرفان إعادة هيكلة آلية المراقبة ، فقد كانا مهتمين بمشاركة المراقبين الوطنيين
ورتبة وملف آلية المراقبة والمساهمة بشكل إيجابي في العمل المتوقع من اتيام المراقبة والتحقق

ومن ثم يمكنهم حل مشاكل المراقبين الوطنيين. وأشار إلى أن صلاحياتهم تتمثل في العمل دون عائق ومن ثم الحصول على استجابة إيجابية من القواعد الشعبية.

صرح ممثل تحالف جنوب السودان لمعارض أن قضية المراقبون الوطنيون كانت مشكلة خطيرة ، لكن من الجيد أنهم موجودون الآن مع زملائهم من المراقبين الدوليين. وحذر من أن المراقبين الوطنيين يكونون حزرين في مرتب وجباتهم.

صرح نائب رئيس آلية المراقبة أن مشاركة المراقبين الوطنيين قد تأخرت لفترة طويلة منذ نوفمبر 2018 ودربتهم آلية مراقبة وقف إطلاق النار، وذكر أن آلية مراقبة وقف إطلاق النار قد علمت بضرورتها مع المراقبين الآخرين. منذ تأسيس اللجنة الفنية ، كانت هناك قيود في الميزانية فيما يتعلق بقضايا المراقبين الوطنيين. تمت مناقشة هذه المسألة ضمن ميزانية اللجنة الوطنية ماقبل الانتقالية لآليات الأمن لتشمل اجتماعات اللجنة الفنية و آلية مراقبة وقف إطلاق النار والترتيبات الامنية والانتقالية. وذكر أن هناك تحديات تحاول إقناع الشركاء و أجابوا عن ذلك بوضوح بأنها تقع تحت مسؤولية الحكومة . خصصت اللجنة الوطنية ماقبل الانتقالية مبلغاً من المال ضمن الميزانية المخصصة لآليات الأمن بما فيهم آلية مراقبة وقف إطلاق النار. طلبوا منا إحضار تفاصيل الميزانية والفجوات بالتمويل وقدمنا جميع المستندات المطلوبة. آلية مراقبة وقف إطلاق النار لا تزال تنتظر اللجنة الوطنية ماقبل الانتقالية لتقديم الدعم الموعد. أشركت آلية وقف إطلاق النار أيضاً بعض المانحين ، وتقدر آلية مراقبة وقف إطلاق النار تخصيصهم لتشغيل المراقبين الوطنيين ، وقد بذلت آلية مراقبة وقف إطلاق النار قصارى جهدها لهم لاستخراج بطاقات التأمين الصحي والتأمين على الحياة والأموال الصغيرة للمساعدة في الأمن الغذائي. و وافق على توصيات بمواصلة العمل مع اللجنة الوطنية ماقبل الانتقالية لتقديم التمويل الذي وعدوا به آلية مراقبة وقف إطلاق النار في أقرب وقت متاح ومواصلة حل التحديات المتبقية.

أعرب رئيس آلية مراقبة وقف إطلاق النار عن شكره للمانحين على المساعدة في تفعيل المراقبة الوطنية. وأضاف قائلاً "بدون المانحين لم يكن بإمكاننا القيام بذلك وتأخروا لمدة ستة أشهر لأن القضية كانت موارد خلقت سوء تفاهم بيننا". الآن بكل رضا نقدر الجهات المانحة أولئك الذين سمحوا لنا بالعمل. وأشار إلى أن آلية مراقبة وقف إطلاق النار قد لاحظت أيضاً كيف تعامل المراقبين الوطنيين مع التحديات الغذائية والقضايا الأخرى. المراقبين الوطنيين هم مفتاح اتيام المراقبة والتحقق في توفير معينات الوصول. وذكر أنه كان الاهتمام بذلك في ورش العمل. فإن ورش العمل توضح الطريقة التي تتحرك بها اتيام المراقبة والتحقق وتعليم الثقافة وإظهار جميع الطرق وأنهم دليل الوصول لاتيام المراقبة. لقد أكدنا الحياد والنزاهة والاستقلالية. ناقش البعض كيف يمكننا الحفاظ على هذا. لم تكن آلية المراقبة جهة قانونية ولا تنفيذية ولكنها تعمل في المراقبة والتحقق ، ونحن نحث على عدم حدوث ذلك ونحث المراقبين الوطنيين على أن يكونوا محايدين للحفاظ على المصداقية وقادة الفريق وأعضاء لجنة مكافحة الإرهاب. سنستمر في تقييم هذا ونحث المانحين مرة أخرى على دعم آلية مراقبة وقف إطلاق النار الذي قمت به هو تهيئة هذه عمل هذه الآلية ، خاصةً توظيف المراقبين الوطنيين. وأضاف نائب رئيس الآلية أن آلية مراقبة وقف إطلاق النار ستظهر أن هذه مساهمة من الحكومة ومن ثم واصل حديثه. بعض الأموال لا تأتي بسبب هذه المشكلة فقط. أظهر للجميع أن الحكومة تغطي تكلفة المراقبين الوطنيين. انها ليست قضية للتمييز. الجميع يعرف الميزانية العالمية من الذي يدفع ما يدفع.

صرح كبير ممثلي حكومة الوحدة الوطنية أنه نظرًا لأن المانحين هنا ، دعمهم يعرفون أنهم لن يكونوا من طالبا بإعادة تشكيل آلية مراقبة وقف إطلاق النار السابقة ، فقد كان من مصلحة الموقعين على إتفاقية السلام المنشطة. وآلية المراقبة وتشمل المراقبين الوطنيين أيضاً هذا يعني وجود آلية مراقبة واحدة فقط والمراقبون الوطنيون هم أحد مكونات هذه الآلية. من أجل تعزيز هذا الأمر ، نحتاج إلى أن تفهم الأطراف ذلك ، حتى يكون لديهم تقارير مرضية. على هذا، فهم صعوبات التمويل وتحدث إلى اللجنة الوطنية ماقبل الانتقالية والحكومة كذلك. طُلب من الحكومة

التبرع كعضو في الهيئة الحكومية للتنمية والسماح للحكومة بالقيام بذلك. مسؤولية آلية المراقبة هي لإنفاق هذه الأموال. لا يمكن للحكومة ان تركز فقط على المراقبين الوطنيين. من يرغب في التبرع ، يقع على عاتق آلية مراقبة وقف اطلاق النار مسؤولية أفضل السبل لإنفاق هذا. أضاف ممثل عن حكومة الوحدة الوطنية أن المراقبون الوطنيون جزء لا يتجزأ من آلية مراقبة وقف اطلاق نار وهذا ما تنص عليه الاتفاقية وهو شرط في الاتفاقية.

صرح ممثل المحتجزين السابقين أنني انحازت إلى السيد لومورو عندما طلب من غير الموقعين على الاتفاقية عدم حضورهم في اجتماع اللجنة المشتركة للمراقبة والتقييم. لا يمكن أن يكون لدينا نظامان للإبلاغ ، إذا أراد المجتمع الدولي مراقبة اتفاقية السلام بمفرده ، عندئذ سيتم نقل آلية الكرافية إلى أديس أبابا أو يتم مراقبتها عبر الأقمار الصناعية. أشار ممثل من الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى أن قيادة آلية المراقبة كان عليها أن تتحمل على عاتقها إقناع الجهات المانحة بعدم الفصل ، وتقع على عاتقها مسؤولية تمويل جميع المراقبين بغض النظر عن أصلهم. لم يوافق على امتلاك أموال من حكومة الوحدة الوطنية مخصصة للمراقبين الوطنيين. وذكر أنه إذا كان هناك مؤسستان في هيئة واحدة ، فيجب تقسيمهما إلى جانب مديرين مختلفين. هذا لن يجلب التماسك.

صرح ممثل من تحلف جنوب السودان المعارض أن كل تبرع تسمع عنه دائماً ما يكون مصحوباً بشروط وليس أبداً مجانياً. تحتاج إلى فهم ودعنا نبتعد عن متلازمة التبعية ودعنا نملك قواتنا ويتحمل المسؤولية. لقد رأى ان المانحين كأشخاص فقدوا الثقة. وحث الحكومة على تحمل مسؤولية الكف عن إلقاء اللوم على المانحين ودعنا نتحمل المسؤولية لأن السلام هو سلامنا ويتوقف معنا. إذا كنت تريد أن تكون مستقلة يبدأ الألم.

صرح كبير ممثلي تحالف جنوب السودان المعارض أن مسألة تقسيم المراقبين الدوليين المراقبين الوطنيين هي تحت قيادة آلية المراقبة. جادل آخر مرة أنه يجب نشر المراقبين الوطنيين ثم جاء من الأرض حول الانفصال ومن المفترض أن نحصل على حل على أرض الواقع. فيما يتعلق بما يجب أن نحصل عليه وما لا نحصل عليه ، فإن الاتفاق واضح لنا.

صرح كبير ممثلي حكومة الوحدة الوطنية أن القضية قد تمت مناقشتها بسبب إدراك الجهات المانحة ولهم الحق في تهيئة الظروف ، ولا نريد إفساد علاقتك وصرح بأن آلية مراقبة وقف اطلاق النار تتصرف وفقاً لتعليماتهم ، إنهم يساهمون كما يحلو لهم - لكن يجب أن يعلموا أن هذه منظمة واحدة وفقاً لوجهات نظر الموقعين. سوف نجد طرفاً "التبرع" من الحكومة وقيادة آلية المراقبة سيكون لها الحرية في إدارة التبرع. وحث الاجتماع على المضي قدماً.

صرح أحد ممثلي حكومة الوحدة الوطنية بأنه كان اجتماعاً جيداً فيما يتعلق بالمراقبين الوطنيين ، وأن نائب رئيس آلية المراقبة كان قد ناقش نفس الشيء بالنسبة للجنة المشتركة للمراقبة والتقييم وهو يعلم أن ممثل السودان لا يحصل على المال من الحكومة. صرح بأنه لا يمكنك إجبار شخص ما على مساعدتك بروحك ، بل على مساعدة الناس الأبرياء في جنوب السودان.

صرح نائب الرئيس بأن التمويل والتبرعات طوعية من المانحين. عندما يأتي المانح بميزانية معينة ، يكون لهم الحق في تغيير رأيهم في أي مرحلة. أي أموال نتلقاها لها شروط معينة ومشاريع وتفاصيل محددة للغاية وغالباً ما نجتمع مع المانحين لمناقشة ميزانية وتفاصيل التمويل. في الختام ، أقترح أن نعقد اجتماعاً بين المانحين وأعضاء اللجنة الفنية لمناقشة هذه المسألة معهم وإقناعهم بالتبرع.

وختم رئيس الآلية إلى أنه ممتن للمانحين لا اعتبارها تدعم آلية المراقبة ليس فقط للمراقبين الوطنيين ليس لديهم ميزانية سنوية. حوالي 55% من الميزانية السنوية في هذا الصدد ، وحث الشركاء على أن يكونوا معنا وأن ينظروا إلى أننا نراقب عملية السلام بمجرد الالتزام بها. وطلب من الجهات المانحة ملاحظة ذلك وفهمه أنه أمر طوعي في توفير أموال دافعي الضرائب. يمكننا استخدام الفوز فقط. وحث الأطراف على الاستمرار في تحقيق الفوز مع المانحين ، فمعظم قطاعاتنا التي لا تعمل ، يتم تجميدها بسبب مشاكل المال وتقليص حجم اتيام المراقبة والتحقق الذي نعيد المراقبين دون استبداله وهذا يؤثر علينا. نطلب من الجهات المانحة أن تنظر كالمعتاد. علينا

أن نتفاوض معهم. وكرر تقديره للجهات المانحة التي تعمل مع آلية المراقبة وما نواجهه وبناءً على ذلك.

قرارات:

- قرر الاجتماع العاشر للجنة الفنية لآلية مراقبة وقف اطلاق النار:
- مواصلة تشغيل المراقبين الوطنيين.
- اطلب من اللجنة الوطنية ما قبل الانتقالية توفير التمويل كما وعدت به آلية المراقبة في أقرب وقت ممكن.
- التجميد الفوري للقوات (مستمر)
- قرارات الاجتماع التاسع للجنة الفنية:
- تعمل لآلية المراقبة مع اللجنة العسكرية المشتركة لوقف اطلاق النار /مجلس الدفاع المشتركة لإنشاء إجراءات اتصال وتنسيق أفضل.
- يواصل الطرفان بذل كل جهد ممكن للائتمثال للاتفاقية من خلال تقديم إخطار مسبق بحركة القوة. التعديلات:
- يبقى تنسيق الحركة مصدر رئيسي. تعمل آلية المراقبة بشكل متزايد مع مجلس الدفاع المشترك حول هذه المشكلة.
- صرح كبير ممثلي الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان-المعارضة أن التنسيق يجب أن يكون مع اللجنة العسكرية المشتركة لوقف اطلاق النار وليس مع مجلس الدفاع المشترك.

قرارات:

- قرر الاجتماع العاشر للجنة الفنية لآلية مراقبة وقف اطلاق النار الاتي:
- يجب على جميع الأطراف ضمان بقاء قواتها مجمدة في مكانها بمجرد التجميع.
- انسحاب فوري للقوات على مقربة ((غير كامل)
- قرارات الاجتماع التاسع للجنة الفنية لآلية المراقبة:
- تواصل الأطراف نشر أمثلة على أفضل الممارسات المتعلقة بفك الارتباط.

قرارات:

- قرر الاجتماع العاشر للجنة الفنية لآلية مراقبة وقف اطلاق النار الاتي:
- يتعين على الأطراف إخطار آلية المراقبة بالمناطق التي تكون فيها القوات القريبة قريبة من المشكلات.
- خريطة وقف إطلاق النار (مستمرة).
- قرارات الاجتماع التاسع للجنة الفنية لآلية المراقبة:
- يجب مراجعة عملية رسم خرائط وقف إطلاق النار لتحديد الأولويات ومراعاة نشاط التجميع. تعديلات:
- سيتم الآن مناقشة هذه المشكلة تحت التجميع في وقت لاحق من هذا العرض التقديمي.
- وقف التوظيف والتدريب
- قرارات الاجتماع التاسع للجنة الفنية لآلية مراقبة وقف اطلاق النار:
- سوف تستمر آلية مراقبة وقف اطلاق النار في التحقيق والإبلاغ وفقاً لذلك.
- تعديلات:
- لا توجد لآلية مراقبة وقف اطلاق النار المزيد من التعديلات. تنتظر التقارير.

قرارات:

- قرر الاجتماع العاشر للجنة الفنية لآلية المراقبة:
- سوف تستمر آلية مراقبة وقف اطلاق النار في التحقيق والإبلاغ وفقاً لذلك.

-سوف تخلي الاطراف جميع المباني المدنية(مستمر)
قرارات الاجتماع التاسع للجنة الفنية لآلية مراقبة وقف اطلاق النار:
• ستقدم آلية مراقبة وقف اطلاق النار قائمة محدثة بالمباني المشغولة في الاجتماع التالي للجنة الفنية لآلية مراقبة وقف اطلاق النار.
• تجعل الأطراف هذه مسألة ذات أولوية.
• تكتب آلية حراقة وقف اطلاق النار إلى مجلس الدفاع المشترك و اللجنة العسكرية المشتركة لوقف اطلاق النار بأن إجازة المباني المدنية سيتم فرضها كالتزام من الطرفين.
تعديلات:
• يتم تقديم قائمة محدثة بالمباني المشغولة بشكل منفصل (بدلاً من إدراجها هنا) ؛ سيتم إرفاقها كمرفق لوثيقة النتائج.
• كتبت آلية مراقبة وقف اطلاق النار إلى مجلس الدفاع المشترك و اللجنة العسكرية المشتركة لوقف اطلاق النار في 1 أبريل 2019.
أمثلة:
في 8 أبريل 2019 ، لاحظت تيم المراقبة في ياي أن المدارس الابتدائية في مورسك و كيرقولو كانت لا تزال محتلة من قبل قوات دفاع شعب جنوب السودان.
• عندما سئل عن ذلك ، أخبر كلا القائدين (الكابتن ديفيد لوتشوا من اتيام المراقبة فيمورسك أنهم لم يتلقوا أي معلومات حول الحاجة إلى إخلاء المدارس.
تعديلات من الأطراف:
• يُطلب من الأطراف تحديث هذا الاجتماع حول الإجراءات التي اتخذوها للامتثال لقرار اللجنة الفنية لآلية المراقبة الأخيرة لجعل هذه المسألة ذات أولوية.
حدد الممثل الأعلى لـ حكومة الوحدة الوطنية أنه اتخذ قرارًا بالحضور مع وزير الدفاع لكن لم يكن ذلك ممكناً في ذلك اليوم ولكن بعد هذا الاجتماع ، سيتابع الإجراء الذي اتخذته مكتب العمليات وإيجاز اللجنة الفنية لآلية المراقبة في الاجتماع المقبل. وقد أمر قوات دفاع جنوب السودان قادة الكتائب على المباني التي تنتمي إلى المدنيين وسيتم الاستفادة منها في الاجتماع المقبل. اللجنة الفنية لآلية المراقبة هي هيئة صنع القرار ، وليس من المفترض أن تقدم ادعاءات ، بل بالأحرى لاتيام المراقبة والتحقق.نحن هنا لاستكشاف ما هو وارد في التقارير للحفاظ على الحياد.
صرح كبير ممثلي الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان بأن هناك منشآت في تونغنا ونامبيا في يامبيو تم إخلاؤها.
وأوضح قائد المراقبة في يامبيو أن القوات انتقلت إلى ريرنقو.
ثم أوضح رئيس العمليات أنه سيتم إجراء دعوة إلى ضابط الاتصال المجتمعي للتوضيح. في 5 منشآت أخرى ، لا تزال وركو و موبورو مشغولة. الحارس نفسه لم يعد هناك ، لذلك منيوري ليست مشغولة.
حدد الممثل الأعلى لـ تحالف جنوب السودان المعارض أن قائمة المباني المشغولة مهمة للغاية ، ويجب أن نشاركها. تقترب فترة ما قبل المرحلة الانتقالية من نهايتها ، فإذا كنا لا نزال نحمل المباني المدنية ، فإن ذلك يشير إلى إيماءة خاطئة لجنوب السودان.
لاحظ رئيس الآلية أننا نحتاج إلى الاستماع من الأطراف لأنه كان مثار خلاف بشأن الإجراءات المتخذة.
يجب على ضباط الاتصال مناقشة هذه المشكلة مع (رئيس الأركان) ، نحتاج إلى تحديثات من ضباط الاتصال في مجالات معينة
صرح كبير ممثلي حكومة الوحدة الوطنية أن هناك منشآت تحتلها على سبيل المثال المدارس ، بعض التلاميذ ليسوا هناك ، يمكن للقوات الاستفادة من هذا ، ولكن إذا كان هناك مدنيون ، فيجب على القوات إخلائهم.
قدمت هذه المشكلة رسمياً إلى وزير الدفاع وسأناقشها وأتقدم إلى الأمام.

وحت ممتل تحالف جنوب السودان المعارض الأعضاء على التركيز على القضايا البارزة ، ونحن هنا لتنفيذ السلام. اتفاقية السلام التي وقعناها ليست لصالح شعب جنوب السودان. صرح ممثل المحتجزين السابقين أنه إذا كان لا بد من تشكيل الحكومة في شهر مايو ، فلن يتواجد أحد من هذه الآلية هنا. لن يعود المدنيون لأنهم فقدوا الثقة في الحكومة.

وأشار الرئيس إلى أنه يجب إخلاء المرافق المدنية على وجه الاستعجال. على سبيل المثال ، يشتكي بعض الأشخاص النازحين داخليا في مراكز حماية المدنيين من أنه ليس لديهم مكان يذهبون إليه لأن مرافقهم مشغولة. في هذا الصدد ، فإن الأعداء غير مقبولة ويجب على جميع الأطراف إخلاء المنشآت المدنية على الفور وفقاً لأحكام الاتفاقية.

صرح نائب رئيس الآلية بأنه يجب إخلاء المنشآت على الفور. دعونا نقرر في هذا الاجتماع ونضع إطاراً زمنياً لإجراءات اتيام المراقبة الخاصة بالعمل والمهمة للتحقق من الامتثال لهذا ومشاركة هذه المعلومات مع مجلس الدفاع المشترك ، اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار واللجان الأخرى ذات الصلة للمساعدة في ذلك لأن اتفاق السلام يأمر بإخلاء المنشآت المدنية على الفور.

أشار كبير ممثلي حركة جيش تحرير السودان - المعارضة - إلى أنه يجب على تيم المراقبة في ملكال أيضاً تحديد ما إذا كانت المنشآت لا تزال مشغولة وتقديم تقرير عنها. أوضح رئيس الآلية أن الأطراف هي الجهة المنفذة ، في الاجتماع المقبل ، نحتاج أن نسمع منك ما تم القيام به في هذا الموضوع.

قرارات:

قرر الاجتماع العاشر للجنة الفنية لآلية المراقبة الآتي:

• على وجه الاستعجال ، يجب إخلاء المنشآت المدنية على الفور ، وأن يقدم الطرفان تقارير إلى لآتيام المراقبة حتى يتمكنوا من التحقق -يتحقق تيم المراقبة في ملكال من المنشآت المدنية التي احتلتها من قبل الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان والإبلاغ عنها.

استمرار الحرمان من الوصول لآتيام آلية المراقبة .

قرارات من الاجتماع التاسع للجنة الفنية لآلية المراقبة:

-يجب على الأطراف الالتزام بالتنفيذ.

• على الأطراف اتخاذ إجراءات ضد هؤلاء القادة الذين يستمرون في منع الوصول للتحقق من القوة.

• يجب على قادة الآتيام التأكد من مشاركة المراقبين الوطنيين في عملية التحقق.

• تنظم آلية المراقبة ورش عمل لتدريب قادة الآتيام قبل الاجتماع القادم للجنة الفنية لآلية المراقبة لتوعيتهم حول عمل آلية مراقبة وقف إطلاق النار وهيكلها الفرعية. تعديلات:

• عقدت ورشة عمل بالامس لقادة الآتيام.

• سيتم تقديم قائمة شاملة برفض الوصول إلى أعضاء اللجنة الفنية لآلية المراقبة لاتخاذ إجراء ، وترفق كمرفق لوثيقة النتائج.

• انخفضت حالات رفض الوصول: حتى الآن شهد شهر أبريل عدداً أقل من الحالات لعدة أشهر. ومع ذلك ، فإنه لا يزال مصدر قلق كبير. لإعطاء مثال حديث:

• 8 أبريل 19: تم منع تيم المراقبة في جوبا من الوصول من قبل الضابط المناوب لتقييم موقع التجميع قوات دفاع جنوب السودان في جبل لادو بالقرب من تريكيكا على الرغم من تأكيد ذلك من مراقب وطني من قوات دفاع شعب جنوب السودان على الزيارة مع لرئاسة قوات دفاع شعب جنوب السودان.

• لم تكن هناك حالات رفض وصول بواسطة الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارضة أو تحالف جنوب السودان المعارض منذ آخر اجتماع للجنة الفنية لآلية المراقبة. تعديلات من الاطراف:

• يُطلب من الأطراف تحديث هذا الاجتماع بشأن الإجراءات التي اتخذوها للامتثال لقرارات الاجتماع الأخير للجنة الفنية لآلية المراقبة التي تفرض الالتزام وتتخذ إجراءات ضد القادة الذين يستمرون في رفض الوصول.

صرح كبير ممثلي حكومة الوحدة الوطنية بأنه قد تم إخطار الجميع بمدى جدية هذا الأمر وهذا سيقال من مصداقيتهم بأقوى العبارات. كل ما أعرفه هو أن هناك تغيير في القيادة في الفرقة الثالثة والسادسة التزمت بسبب تأثير المراقبون الوطنيون لأنه أُبلغ عن ذلك. يمكن حتى استدعاءهم احضارهم هنا لإخبارنا عن سبب حدوث ذلك. لقد توصلنا إلى قرار يقضي بأن تقوم آلية المراقبة بإنتاج المزيد من النسخ ولكن قد يكون هذا متعلقاً بالتمويل ، حتى لو قدمنا هذه الكتب ، لا يزال بعض الأشخاص المسؤولين لا يستطيعون القراءة والكتابة ، وهذا يساهم في حواجز الاتصال. قد لا يتم فهم قادة الاتيام بشكل صحيح من قبل الأشخاص المترجمين. القراءة وحدها لن تنجح. ورشة عمل سوف تخدم هذا الغرض. هذه بعض الصعوبات لكن رئيس الآلية تلقى دعوة مجاملة من صندوق التنمية المجتمعية ووعده آلية وقف إطلاق النار بالعمل دون عائق. الاتفاق موجود وتوقع ردوداً إيجابية. إذا واجهت المراقبون مشكلة ، فعليهم إرسالها إلى مكتب المراقبة والتنسيق المشترك حيث يوجد رئيس الأركان ، وسيرد وفقاً لذلك من خلال ضباط الاتصال المعنيين.

صرح ممثل المحتجزين السابقين أن اللوم في رفض الوصول لن يذهب إلى لاتييام المراقبة ولكن إلى المقر العام. فليكن هناك اتصال واضح باستخدام سلسلة القيادة. صرح كبير ممثلي الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان-المعارضة أن هناك تحسناً فيما يتعلق برفض الوصول. سيكون من الأفضل رؤية إحصائيات لمناطق الرفض وذلك للرد وفقاً لذلك.

تساءل الممثل الأعلى لـ تحالف جنوب السودان المعارض حول ما إذا كان سيتم استخدام الزيارات المشتركة لحل رفض وصول آلية المراقبة.

صرح رئيس آلية المراقبة أن الفرقة 3 و5 و6 ، لا تزال بحاجة إلى أن البحث في قوات دفاع شعب جنوب السودان. في ياي ، كانت هناك مشكلة أمنية. رفض الوصول كان في جوبا بواسطة الرقيب عيسى. هذا أمر خطير خاصة إذا وصلنا التحقق من مناطق تجمع القوات. نحتاج أن نسمع من الأطراف حول الإجراءات المتخذة ولماذا سمحت لنا الفرقة السادسة حتى أثناء وجود المراقبين الوطنيين في جوبا. يجب أن نكون حريصين على مشاركة تجربتنا معهم. قائد تيم واو موجود هنا ، يمكنه شرح ما حدث.

أوضح قائد تيم المراقبة في واو أن قيادة الفرقة جيدة في بناء الثقة والعلاقة بين الأطراف ولكن عندما يتعلق الأمر برفض التحقق ، فهو غير مرغوب فيه وسلب. قلنا له أن هذا من شأنه أن يساعد في تشكيل التجمعات. منذ أن صممت الأسلحة في فبراير ، لم يسمح بالتحقق في رجا ونغوكو وما إلى ذلك. لقد تحققنا من اثنين من الفرق ، فقط أن الجدل هو أنهما لديهما قيادة فرقة. نحن بصدد التحقق من القوات في راجا وهي إيجابية للغاية.

صرح قائد تيم المراقبة في يامبيو بخصوص الفرقة 6 أن الفرقة سمحت لنا ، وهناك تنسيق جيد للغاية ولكن عندما نتحدث إليهم ، فإنهم يعتقدون أنك تريد استعراض قواتهم. لكننا سعداء للغاية أن الجنرال ماكواتش سمح لنا. أكد قائد تيم جوبا أنهم وجدوا هناك نائباً في ثكنات قوات دفاع جنوب السودان ، وأكد ذلك المراقب الوطني الذي كان في هذه المهمة ، لكن القائد قال إنه لم يتلق أي معلومات عن زيارتنا من السلطات العليا. ويشته أنه قد يكون هناك مشكلة في تغطية الشبكة.

أكد ممثل حكومة الوحدة الوطنية للاجتماع أنه تحدث للتو مع القائد في واو والقائد مستعد لاستقبالهم.

صرح أحد ممثلي حكومة الوحدة الوطنية أن الرقيب لا يمكن أن يرفض التحقق من القوات لأن هناك مقدم ، كان من غير المقبول السماح للرقيب برفض الوصول إليها. أشار رئيس الآلية إلى أن العلاقة بين ضباط الاتصال ورئيس الأركان تحتاج إلى النظر فيها. هذه القضايا يمكن حلها من قبل الأطراف. لا يوجد رفض بسيط للوصول ويمكن تصحيح هذا المفهوم.

قرارات:

قرر الاجتماع العاشر للجنة الفنية الاتي:

- تسمح الأطراف لـ اتيام المراقبة بالوصول المجاني أثناء التحقق عبر جميع الوحدات والتشكيلات.
- يستجيب الطرفان لقائمة رفض الوصول ، ويبلغان اللجنة الفنية التالية بالإجراءات التي اتخذت في كل حالة.
- نشر الاتفاقية (مستمر)
- قرارات من الاجتماع التاسع للجنة الفنية لالية المراقبة:
- تواصل آلية مراقبة وقف اطلاق النار المراقبة والنشر.

تعديلات:

- تستطيع آلية مراقبة وقف اطلاق النار الإبلاغ عن بعض التطورات الإيجابية مع الأطراف التي تتعاون لنشر الاتفاقية من خلال المؤتمرات والاجتماعات.

قرارات:

قرر الاجتماع العاشر للجنة الفنية الاتي:

- يواصل الطرفان جهودهما لنشر اتفاقية السلام وتقديم تقرير عن أنشطة النشر إلى الية المراقبة.
- تواصل الآلية المراقبة والنشر.

قضية المحتجزين:

- لم يتم اتخاذ قرارات محددة في الاجتماع التاسع للجنة الفنية، رغم أن الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان قد أبلغت عن إطلاق وشيك لجنود قوات الأمن الخاصة من ديبل.

تعديلات:

- ذكر تيم المراقبة في أويل أنه في 20 و 31 مارس / ، تم اعتقال حوالي 8 من ضباط الحركة الوطنية من أجل الديمقراطية ، بمن فيهم الجنرال نيكونديموس دينغ ، من قبل فرقة 3 قوات دفاع شعب جنوب السودان . أحدث المعلومات هي أنه تم إصدارها ، وأن مجلس الدفاع المشترك على دراية بالمشكلة وأن الأطراف المعنية يتم حلها.
- تعقد آلية المراقبة اجتماعاً مؤقتاً مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر الأسبوع المقبل من أجل التعرف على عدد المحتجزين.

صرح مسؤول اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنهم يحددون موعداً للإفراج عن المحتجزين. أشار كبير ممثلي الجيش الشعبي لتحرير السودان -المعارضة- إلى أن الأطراف قدمت قوائم ، هل تستطيع اللجنة الدولية تزويدنا بإحصائيات عن أسرى الحرب والمحتجزين؟ لا نريد أسماء بل أرقام.

صرح مسؤول اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنه بناءً على الإحصاءات التي يمكن أن نقدمها ، إلا أن العدد المتوقع يصبح صعباً لأننا نعمل وفق مبدأ السرية.

صرح ممثل تحالف جنوب السودان المعارض أنه فيما يتعلق باللواء نيقوديموس كان هناك من أجل بناء السلام وبعد تغيير القيادة ، رفض قائد الفرقة له أن يرحل وسيتعامل يتعامل مع مجلس الدفاع المشترك واللجنة العسكرية المشتركة لوقف اطلاق النار.

قرارات:

قرر الاجتماع العاشر للجنة الفنية الاتي:

- أن يواصل الطرفان تبادل المعلومات حول المحتجزين ، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحل القضايا الفردية.

استخدام الجنود الأطفال وتسريحهم ، فيما يتعلق بالملاحظات في مناطق بانتيو ويامبيو.:

قرارات من الاجتماع التاسع للجنة الفنية لآلية المراقبة:
• يُطلب من اليونسيف تقديم قائمة شاملة بجميع الجنود الأطفال المعروفين وحالة التسريح لأمانة آلية المراقبة.
• على الأطراف الوفاء بالتزاماتها بالكامل عن طريق التوقف التام عن تجنيد الأطفال الجنود والاحتفاظ بهم.

تعديلات:

• كتب آلية المراقبة إلى اليونسيف و ينتظر الرد.
• يُطلب من الأطراف إبلاغ هذا الاجتماع بالخطوات التي تتخذها للوفاء بالتزاماتها وفقاً لما تقرر في الاجتماع الأخير للجنة الفنية لآلية المراقبة.
صرح كبير ممثلي حكومة الوحدة الوطنية أن قوات دفاع شعب جنوب السودان ليس لديها جنود أطفال ولكن أثناء عملية الاندماج ، كان هناك قلق. ستقدم وحدة حماية الطفل تحديداً حول هذا الموضوع.
صرح رئيس الآلية أنه كتب إلى اليونسيف لإطلاعنا على هذا الأمر حتى يمكننا أن نكون واضحين في هذا الأمر ووفقاً للأفعال ، حيث لا يسمح للأطفال الجنود.
أشار ممثل حكومة الوحدة الوطنية إلى أنه عندما يعود السلام ، ستكون هناك عملية شاملة لنزع السلاح ، لكن ليس من السهل إدراك من هو الشاب الذي يحمل السلاح. نحن بحاجة إلى الخروج بقوائم. لا يوجد لدى الحكومة حتى الآن جنود أطفال باستثناء رجال الخدمة القدامى.
صرح كبير ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان أنه منذ شهرين ، لاحظ ما يبدو أنه جنود أطفال مسلحون ، بمن فيهم فتيات يرتدون الزي الرسمي لجهاز الأمن الوطني داخل فندق في جوبا وحولها. يجب تكليف تيم المراقبة في جوبا بالتحقق من هذه المعلومات.

اختلف الممثل الأعلى لـ تحالف جنوب السودان المعارض مع ممثل الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان بأن هناك أطفالاً في الشوارع يجب أن نوجه انتباهنا إليهم ولكن وفقاً للاتفاقيات الدولية ، يجب أن يتم تسريحهم.
ذكر رئيس الآلية أنهم سيواصلون التحقق من هذه المعلومات.
قرارات:

قرر الاجتماع العاشر للجنة الفنية لآلية المراقبة الاتي:

- سوف تقدم آلية المراقبة المزيد من التقارير عندما تتاح معلومات من اليونسيف.
- القضايا المتعلقة المتعلقة الادعاءات القديمة لا تزال مفتوحة:
- 1. قتل مدنيين وجنود قوات الأمن الخاصة في تيشرو (غوروم) 3 يناير 2019.

قرارات من الاجتماع التاسع للجنة الفنية:

• تواصل آلية المراقبة التحقيق في ملابسات قتل المدنيين وجنود قوات الأمن الخاصة في تيشرو.
تعترف الأطراف بأنه لا يمكن التحقيق في مزاعمهم إذا رفضوا فيما بعد الوصول لآلية المراقبة
تعديلات:

- لا يوجد لدى آلية المراقبة أي دليل آخر في هذا الوقت ، ولا تزال غير قادرة على إسناد المسؤولية عن الحادث

قرارات:

قرر الاجتماع العاشر للجنة الفنية لآلية المراقبة الاتي:

- تترك الية المراقبة القضية مفتوحة ، وتستمر في جمع أي دليل يصبح متاحا.
- يقدم الطرفان أي معلومات لديهما يمكن أن تعزز التحقيق.
- 2. حادث لوري - اعتقال وإساءة لتيم المراقبة في ديسمبر 18
قرر الاجتماع التاسع للجنة الفنية الاتي:
- ستواصل آلية المراقبة التحقيق في مزاعم التدريب في لوري.
- تحت (قوات دفاع شعب جنوب جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية وآلية مراقبة وقف إطلاق النار وخدمة الامن لقومي) على الإسراع في التحقيق في الحادث وضمان اتخاذ تدابير لوقف الانتهاكات المماثلة التي ثرتك مرة أخرى.

تعديلات:

- على سبيل الأولوية ، تخطط آلية المراقبة للقيام بزيارة ميدانية مشتركة إلى منطقة لوري في الأسابيع القادمة.
- أرسلت آلية المراقبة طلباً ثانياً إلى مجلس الدفاع المشترك لتقرير الحكومة.

صرح كبير ممثلي حكومة الوحدة الوطنية أنهم التقوا مع وزير الدفاع وتحدثنا معه في أحد القضايا التي أثيرت هي حادثة لوري. ووفقاً لمجلس الدفاع المشترك ، طلب مدير عام خدمة الامن القومي هيئة محايدة و شاملة تضم آلية المراقبة ، فهم يعملون على ذلك ولكن قيل لهم ايضاً عندما ينوي تيم المراقبة للزيارة يجب أن يتم إخطارها. وعدوا بالتماس المشورة ومشاركتها في اللجنة الفنية القادمة.

صرح ممثل المحتجزين السابقين أنه إذا وضعت الزيارة الميدانية حداً لحادثة لوري ، فسيكون ذلك جيداً لأن رئيس أركان الجيش لديه الحق في منح الإذن لزيارة أي مكان. أوضح ممثل حكومة الوحدة الوطنية أن لكل دولة معايير أمان مختلفة ، وبالتالي توجد مؤسسات حساسة وواحدة منها هي خدمة الامن القومي. بعد المشاورات ، لم يكن أي من القادة على علم بزيارة تيم المراقبة. ومع ذلك ، لم يكن ذلك مهنيًا والعميد قيد الاعتقال ، وكتب المدير العام لـ .وزير الدفاع حتى تصبح آلية مراقبة وقف إطلاق النار عضوًا ونحن في انتظار الرد على هذا. ومع ذلك ، ليس لدينا تدريب في الوقت الحالي ، وإذا كنت ترغب في زيارة للوري ، فستذهب إلى هناك دون أي عائق.

صرح رئيس الالية أنه سيتم إبلاغ الزيارة القادمة إلى لوري ونطلب تعاونكم الكامل. نواصل حث الحكومة على ضمان الدعم الكامل أثناء قيامنا بواجباتنا في آلية مراقبة وقف إطلاق النار.

قرارات:

قرر الاجتماع العاشر للجنة الفنية لالية المراقبة الاتي:

- يطلب من قوات دفاع شعب جنوب السودان تقديم تحديث حول التحقيق وأي إجراءات تم اتخاذها نتيجة لذلك.
- يطلب من قوات دفاع شعب جنوب السودان و خدمة الامن القومي التأكد من تقييم السلطات في لوري بالكامل لجميع الأحكام ذات الصلة من اتفاقية السلام.
- تحدثت الزيارة الميدانية في اقرب وقت ممكن.

3. الاشتباكات بين قوات دفاع جنوب السودان وقوات جبهة الخلاص الوطني في ولاية نهر يي في يناير إلى فبراير 2019م. ومنتهم الحركة العسكرية الهجومية وتهجير المدنيين. قوات الدفاع الشعبي في وسط الاستوائية.

قرارات من الاجتماع التاسع للجنة الفنية لالية المراقبة:

- يجب على جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس على قواتها في ولاية نهر ياي.
- تواصل آلية المراقبة إجراء تحقيقات أكثر تفصيلاً.
- ينبغي على الهيئة الحكومية للتنمية أن تتخذ الإجراءات المناسبة ضد توماس سيريلو والقوات المتحالفة معه من أجل إحلال السلام في البلاد.

تعديلات:

- تحسن الوضع العام في المنطقة. لم ترد أي تقارير عن وقوع اشتباكات منذ الاجتماع التاسع للجنة الفنية لآلية المراقبة.
- ومع ذلك ، في وقت سابق من الشهر الماضي واصلت قوات دفاع شعب جنوب السودان عملياتها في مناطق جنوب ياي. وأدى ذلك إلى عنف ضد المدنيين وإلى المزيد من النزوح. سيتم وصف ذلك في تقرير منفصل.
- تدرك آلية المراقبة أن الايقاد تواصل التعامل مع الجنرال توماس سيريلو من أجل إيجاد حل لمشكلة قوات جبهة الخلاص الوطني.
- الهجمات الأخيرة كما تم تحديثها من قبل الرئيس. سيتم التحقيق في الحادث وسيتم مناقشته مع مكتب المراقبة والتنسيق المشترك القادم.

أوصى الممثل الأعلى للحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان بإغلاق الحوادث المبلغ عنها في يناير وفبراير 2019.

قرارات:

- قرر الاجتماع العاشر للجنة الفنية لآلية المراقبة الاتي:
- أن تواصل الأطراف ممارسة ضبط النفس ومراقبة نظام اتفاقية السلام.
- ستواصل آلية مراقبة وقف اطلاق النار مراقبة الوضع عن قرب.
- 4. تجنيد قسري من قبل قوات دفاع شعب جنوب السودان في تويك بولاية واراب.
- قرارات من الاجتماع العاشر للجنة الفنية لآلية مراقبة وق اطلاق النار:
- ستقوم آلية المراقبة بالتحقيق والإبلاغ عندما يثبت ذلك أنه ممكن من الناحية اللوجستية ويتوفر الامن .
- تعديلات:

- يجري التخطيط لزيارات متابعة للمنطقة وستكمل آلية المراقبة التحقيق وتقديم تقريرها في أقرب وقت ممكن.
- قرارات:

- قرر الاجتماع العاشر للجنة الفنية لآلية المراقب الاتي:
- القرار الأخير يقف: علي الية مراقبة وقف اطلاق النار سوف تحقق والإبلاغ.
- 5. العنف الجنسي المزعم بما في ذلك الاغتصاب على أيدي قوات دفاع شعب جنوب السودان في كاربيتو ولوبونوك ووسط الاستوائية. 18 يناير 19.
- قرارات من الاجتماع التاسع للجنة الفنية لآلية المراقبة:
- تشكل المضايقة الجنسية واغتصاب النساء في لوبونوك انتهاكاً واضحاً للمادة 2.1.10.2 من اتفاقية السلام المنشطة. يجب على قوات دفاع جنوب السودان تطبيق القانون والنظام لتأديب جنودها في القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي.

- يُطلب من قوات دفاع جنوب السودان تقديم تحديث في الاجتماع التالي حول النتائج القانونية لهذه الحالات.
- يجب على الأطراف نشر مثل هذه القضايا التأديبية ، من أجل إعطاء المواطنين الثقة في أنهم سيحصلون على العدالة عندما يخرق الجنود القانون. ينبغي أن يثبت الطرفان أن الناجين والشهود النزهيين يشاركون في العملية القانونية.
- خطة عمل قوات دفاع جنوب السودان التي تم إطلاقها مؤخرًا للتصدي للعنف الجنسي والعنف ضد النوع مرحب بها للغاية ويجب تكرارها في جميع الأطراف.
- يطلب من قوات دفاع جنوب السودان تقديم تحديث عن الحالة كما هو مقرر في الاجتماع الأخير.
- صرح كبير ممثلي حكومة الوحدة الوطنية بأنه لم يكن هناك أي تحديث لكنه سيستمر في إجراءات المحاكمة بالنسبة للمعتقلين وسيقوم بمتابعة الاجتماع التالي.
- 6. تقارير عن العنف الجنسي ضد النوع في ولاية نهر ياي.

• تم إعداد تقرير مؤقت حول العنف ضد المدنيين ، بما في ذلك العنف الجنسي ضد النوع في منطقة ياي ، وسيتم مناقشته من قبل مكتب التنسيق المشترك قبل تقديمه في لاجتماع اللجنة الفنية القادمة.

سأل ممثل المحتجزين السابقين عن المساعدة القانونية المقدمة لضحايا العنف الجنسي ضد النوع. ولاحظت مستشارة النوع الاجتماعي في آلية المراقبة أنه ينبغي إعطاء الناجين المشورة القانونية للتغلب على الصدمة التي مروا بها. من المفترض أن تقدم الأطراف الدعم ويجب أن تتخذ تدابير لتحديد هوية مرتكبيها وهي عملية تتعلق بالدعم الشامل في المجال الطبي بما في ذلك الدعم القانوني.

7. عرقلة مهمة التقييم الإنساني في لينيا.

حوادث:

• رفض وصول حكومة الوحدة الوطنية إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بقيادة بعثة التقييم إلى كويوكي وبيريغو في مقاطعة لينيا في 6 مارس 2019.

• أخطرت آلية المراقبة في الاجتماع الأخير للجنة الفنية بأنه سيتم التحقيق في هذا الحادث وتقديم تقرير.

تعديلات ونتائج:

• قام تيم المراقبة في ياي بالتحقيق في ذلك في 19-20 مارس 2019. وكانت القضية مع مفوض المقاطعة في كويوكي ، إيمانويل خميس ، الذي منع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية من الوصول إلى كويوكي ، على الرغم من اجتماع سابق مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية حيث تمت مناقشة الزيارة والاتفاق عليها.

تتضمن الأسباب التي قدمها المفوض لرفض الوصول جسراً مزعوماً وغياب التنسيق المسبق. حرية التنقل للمساعدة الإنسانية مكفولة من قبل اتفاقية السلام المنشطة ؛ ليست هناك حاجة للتنسيق المسبق.

• وجدت تيم المراقبة أن المفوض في كويوكي منع عمداً مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية من الوصول إلى كويوكي دون إعطاء أي أسباب متماسكة لماذا يجب ألا تمضي الزيارة كما هو مخطط لها.

• منطقة كويوكي بوما خاضعة لسيطرة الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان.

ختام:

• هذا انتهاك واضح لاتفاقية السلام المنشطة ، وتحديدًا المادة 2.1.10.1

توصيات:

• أن حكومة الوحدة الوطنية تضمن للسلطات في ولاية نهر ياي احترام R-اتفاقية السلام المنشطة وتسمح بحرية حركة المساعدة الإنسانية.

• أن تقرير حكومة الوحدة الوطنية يعود إلى الاجتماع التالي للجنة الفنية عن الإجراء الذي تم اتخاذه نتيجة لهذا الانتهاك ، وتأكيد أن المسؤول المعني قد تم تصحيحه.

صرح كبير ممثلي حكومة الوحدة الوطنية بشأن منع وصول المنظمات الإنسانية إلى أن اتيام المراقبة مثل تيم المراقبة في جوبا يمكنهم الذهاب إلى مكتب التنسيق في ياي هنا في جوبا. دعهم يعطونهم مكاملة مجاملة ويأتون ويبلغون عن ذلك من وجهة نظر مطلعة في الاجتماع القادم.

صرح كبير ممثلي الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان-المعارضة بأنها قضية مهمة ولا ينبغي حرمان أي شخص من الخدمات الإنسانية. وأضاف أن المفوض ربما يكون قد عرقل لأن المنطقة ليست تحت سيطرتها. بيان من المفوض - في اجتماع سابق مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ، دع الأمر واضحاً أننا تحدثنا مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وأكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على موافقته وتغيير المفوض.

سأل ممثل المحتجزين السابقين عما إذا كان لدى آلية المراقبة جناح إنساني في آلية المراقبة وإذا كان الأمر كذلك ، فهناك طريقة بسيطة لإجراء التحقق - للذهاب إلى مكتب التنسيق في ولاية نهر ياي وطلب تقديم تفاصيل - إذا كانت قافلة الإغاثة تسير على أمل أن يأملوا قد طلب الذهاب إلى ولاية نهر ياي. وبعد ذلك نفى الحق في مناقشة. كما أوصى بأن يأتي مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ويشرح للجنة الفنية لآلية المراقبة.

أوصى ممثل تحالف جنوب السودان المعارض بالحصول على لجنة الاغاثة والانعاش لإظهار وجهة نظرهم في هذا الشأن. إنهم يسيطرون على جميع المساعدات الإنسانية ويحتاجون إلى أن يسمعوا منهم كذلك.

لاحظ رئيس الآلية أن هناك حاجة إلى معلومات إضافية حول هذا الموضوع ، وينبغي عرض هذه المسألة على مكتب المراقبة والتنسيق المشترك وأيضًا دعوة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للحضور وتقديم تحديث حول هذا الموضوع في الاجتماع القادم.

قرارات:

قرر الاجتماع العاشر للجنة الفنية الآتي:

- أن حكومة الوحدة الوطنية تضمن للسلطات في ولاية نهر ياي احترام اتفاقية السلام المنشطة وتسمح بحرية حركة المساعدة الإنسانية.
- أن تقرير حكومة الوحدة الوطنية يعود إلى الاجتماع التالي للجنة الفنية عن الإجراء الذي تم اتخاذه نتيجة لهذا الانتهاك ، وتأكيد أن المسؤول المعني قد تم تصحيحه.

حالة وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية:

1. مناطق تجمع القوات:

- وفقًا للقرار المتخذ في الاجتماع التاسع للجنة الفنية ، استعرضت آلية المراقبة عملية رسم خرائط وقف إطلاق النار لتحديد الأولويات ومراعاة نشاط التجميع.

- مواقع قوات دفاع شعب جنوب السودان:
- نظرًا لتأسيس مواقع التجميع لقوات دفاع شعب جنوب السودان ومواقع الثكنات ، تمت زيارة نسبة أثناء عملية التحقق.
- تم تقييم ما مجموعه 8 مواقع تجميع قوات دفاع شعب جنوب السودان بواسطة آلية مراقبة وقف إطلاق النار.
- 2 مواقع قوات دفاع شعب جنوب السودان المتنازع عليها: 1 لأنه في مستوطنة مدنية (موقري) ، والآخر لأنه رطب جدا (مابان).

مواقع الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان- المعارضة:

- تم تقييم 10 مواقع للحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان.
- 5 مواقع متنازع عليها: يريد الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان نقلها لعدة أسباب.
- من بين المواقع الخمسة الأخرى ، توجد 4 مواقع في مواقع احتلتها بالفعل القوات المعلنة (ونيليت ، وبانيوم ، وبيري ، ومير مير).
- مواقع تحالف جنوب السودان المعارض: لم يتم تقييم مواقع تحالف جنوب السودان المعارض حتى الآن.

- سيتم توزيع الخرائط المحدثة في نهاية هذا الاجتماع.
- قامت آلية المراقبة بتطوير اتصال مع مجلس الدفاع المشترك من أجل تتبع عملية النشر في مناطق تجمع القوات وإنشاءها.

سأل الممثل الأقدم للحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان عن المواقع الخمسة التي يتم المتنازع عليها وعن من ولماذا؟ وذكر أيضًا أن هناك مواقع تجميع جديدة تم تحديدها بواسطة مجلس الدفاع المشترك ولم يتم إبلاغ الموقعين عليها. كما

أشار إلى أن مواقع قوات دفاع شعب جنوب السودان يسهل الوصول إليها لأنها قريبة من الطرق أو البلدات بينما مواقع الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان في مواقع بعيدة. صرح رئيس الأركان أن السبب في ذلك هو أن المواقع لم تقدم الدعم للحياة مثل الوصول إلى الماء والغذاء.

سأل الممثل الأعلى لـ تحالف جنوب السودان المعارض عن مواقع تحالف جنوب السودان المعارض ، لم يتم تقييمه بسبب عدم توفر إمكانية الوصول إلى المجمعات الآن ، ولم يتم إجراء تقييمات حول تحالف جنوب السودان المعارض. هل يمكنني الحصول على مزيد من المعلومات؟ وذكر أيضًا أن قائد فريق تحالف جنوب السودان المعارض قد طلب من آلية المراقبة أن يسهل عليه الذهاب إلى بانتيو ومساعدة تيم المراقبة والتحقق للوصول إلى مواقعهم ، لكن لسبب ما رفضت آلية المراقبة.

لا يوجد قوات لتحالف جنوب السودان المعارض في بور ، ولكن في بيبور. لديهم قوات في عويل ، ولا توجد أي تحديات في إمكانية الوصول إلى هناك ، لذا يتعين على آلية المراقبة مضاعفة جهودها للتحقق من مواقعهم وقواتهم. كما أشار إلى أن مسألة الطائرات العمودية ليست مشكلة بالنسبة لـ تحالف جنوب السودان المعارض ، وتقع على عاتق آلية المراقبة مسؤولية التحقق من جميع القوات كما هو معلن. وذكر أيضًا أن موقع ثور كوانق في ولاية فشودة مشغول الآن من قبل قوات دفاع شعب جنوب السودان ومع ذلك فقد تم تخصيصه لـ قوات تحالف جنوب السودان المعارض وبالتالي ، لا يمكن لهم الانتقال إلى هذا الموقع.

صرح رئيس الآلية بأن مواقع قوات تحالف جنوب السودان المعارض لم يتم التحقق منها بسبب تحديات إمكانية الوصول ، لكن آلية المراقبة ستسعى إلى التحقق منها بمجرد توفر المروحيات. اقترح أن قوات تحالف جنوب السودان المعارض يجب أن تنتقل إلى مواقع التجميع المحددة لتسهيل التحقق من قواتها.

أشار رئيس العمليات بالآلية المراقبة إلى أنه بمجرد عودة المروحيات ، سوف يتحسن التنقل وسيتمكن آلية المراقبة من الوصول إلى المواقع.

صرح نائب رئيس الآلية بأن منطقة تجميع قوات دفاع شعب جنوب السودان هي حامية لهم. هذا حسب الاتفاق ويسهل الوصول إليه. بالنسبة إلى قوات تحالف جنوب السودان المعارض والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان المعارض ، يجب التمييز بين مناطق التجميع ومواقع التجميع. على حد علمنا ، لم يتم تشغيل مواقع التجميع بعد ، لكن في باتيام فقط هي التي تشغلها الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان-المعارضه لكنها لا تزال غير عاملة. وذكر أيضًا أن ضابط الاتصال لتحالف جنوب السودان المعارض والمراقبين الوطنيين للتنسيق مع اتيام المراقبة والتحقق ذات الصلة وضمان يتم التحقق من قواتهم.

صرح مستشار الأمن اللجنة المشتركة للمراقبة والتقييم أن مواقع التجميع يجب أن تكون مدعومة من الناحية اللوجستية والإدارية لضمان أن تعمل. وصرح بأنه يتعين على مجلس الدفاع المشترك واللجنة الأمنية الانتقالية المشتركة واللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار بذلا جهودا منسقة لضمان حدوث ذلك. صرح ممثل المحتجزين السابقين بأن آلية المراقبة بحاجة إلى تسريع عملية الاستحواذ على طائرات الهليكوبتر. قرارات:

قرر الاجتماع العاشر للجنة الفنية لآلية المراقبة الآتي:

- تسعى آلية المراقبة لتطوير تبادل المعلومات بين مجلس الدفاع المشترك ، واللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار ، والأطراف ، والقادة الميدانيين.
- يجب أن تستمر آلية المراقبة في مراقبة مناطق التجميع والتحقق منها على النحو الوارد من مجلس الدفاع المشترك.
- ستمنح آلية المراقبة أولوية لتحالف جنوب السودان المعارض للتحقق وسيتم التنسيق مع المراقبين الوطنيين ومسؤول الاتصال.

2. تقارير / ادعاءات جديدة :

تلقت الية المراقبة 8 ادعاءات / تقارير عن حوادث منذ الاجتماع التاسع للجنة الفنية. تمت مناقشة كل هذه المزاعم والحوادث في مكتب المراقبة والتنسيق المشترك مع كبار ضباط الاتصال.

يمكن لـ الية المراقبة الإبلاغ عن أن نظام مكتب المراقبة والتنسيق لمشارك مع كبار ضباط الاتصال الأقدم عززت فعاليته بشكل كبير. حوادث وادعاءات:

- كوجينا. في 17 مارس 2019 ، تلقت الية المراقبة معلومات حول الهجمات في كوجينا ، في منطقة واو. كانت هناك تقارير أخرى في 26 مارس و 1 أبريل. زار تيم المراقبة في واو منطقة كوجينا من 19 إلى 22 مارس ورصد الموقف عن قرب. يرتبط العنف في المنطقة بالقبيلة والماشية. توصي: الية المراقبة للرصد ولكن لا يلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات في الوقت الراهن.
- كمين بالقرب من ماندينج: في 26 مارس 2019 ، قُتل ثلاثة أشخاص في كمين على متن قارب عائد إلى نصير عقب اجتماع لنشر السلام في ماندينج. تقرير مفصل لمتابعة.
- الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان المزعومة بالقرب من مابل: في 26 مارس 2019 ، تلقت الية مراقبة وقف إطلاق النار ادعاء من السلطات في واو بأن الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان من أكو تقوم بإنشاء معسكر بالقرب من مابل. التوصية: تتابع الية المراقبة هذا الأمر بمساعدة كبار المسؤولين القانونيين.

- الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان / المعارضة في مابان: في 4 / أبريل 2019 ، تلقت الية المراقبة ادعاءً من قوات دفاع جنوب السودان بأن قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان / الجيش المعارضة قد احتلت قوفا. التوصية: تدير الية المراقبة مع كبير ضباط الاتصال ذلك ؛ سو مراقبة هذا من قبل الية المراقبة.

- الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان المعارضة: في 4 أبريل 2019 ، تلقت الية المراقبة في ملكال ادعاء من قائد الفرقة الثانية من قوات دفاع شعب جنوب السودان بأن قوات الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان-المعارضة قد انتقلت إلى باكوا وأبول. تم حل هذا من قبل الأطراف. التوصية: لا يوجد إجراء آخر.

- توقيف واحتجاز مسؤولين من تركاكا: في 8 أبريل 2019 ، تلقت الية المراقبة تقريراً بأن أعضاء من لجنة الحدود في تركاكا قد اعتقلوا واحتجزتهم قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان-المعارضة في 8 أبريل في كويري. تقرير انتهاك للمتابعة.

- الادعاء الصادر من قوات دفاع جنوب السودان - هجمات قامت بها قوات جبهة الخلاص الوطني جناح توماس سيريلو) في بوما: في 9 أبريل 2019 ، تلقت الية المراقبة رسالة من وزير الدفاع لقوات شذفاع شعب جنوب السودان بأن "شبان منطقة مورلي وهم مسلحين موالين جبهة الخلاص الوطني للجنرال توماس سيريلو سواكا هاجموا معسكرات جي [قبيلة] للماشية...". تلقت الية المراقبة معلومات من مصادر أخرى تقول إن أفراد قبيلة جي هم الذين هاجموا المورلي. لا توجد اي معلومات الية المراقبة حول أي من قوات جبهة الخلاص الوطني جناح توماس سيريلو) في المنطقة. التوصية: سوف تجري الية المراقبة التحقيق والرد على الادعاء..

- قوات الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان-المعارضة غير المعلنة في بوما: في 10 أبريل 2019 ، أخبر حاكم الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارضة في بوما أن هناك أربعة ألوية من الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان المعارضة في المنطقة. أعطى مواقعهم. لم يتم الإعلان عن هذه القوات من قبل. توصية: الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان -المعارضة لتوضيح ؛ الية مراقبة وقف إطلاق النار للتحقق والإبلاغ مرة أخرى .

- أثار الممثل الأعلى لـ تحالف جنوب السودان المعارض حادثتين واحدة في أعالي النيل في 20 مارس / قُتل فيها مدني واحد وجرح ثلاثة مدنيين على أيدي الجيش الأبيض في منطقة لول في ولاية فاشودا ، وفي 17 أبريل / في دوليب هيل الذي كان فيه رئيس بالو الأعلى وبحسب ما ورد هوجمت المنطقة من قبل قوات دفاع شعب جنوب السودان

- ، وقُتل شخص واحد ، وخطف شخص واحد وأصيب شخصان بجروح خطيرة. ودعا تيم المراقبة في ملكال للتحقيق في هذين الحادثين.
- طلب نائب رئيس الأركان من تحالف جنوب السودان المعارض استخدام LNO في مكتب المراقبة والتنسيق لمشارك بحيث يمكن مناقشة الحوادث هناك واتخاذ القرارات المتعلقة بالتحقيقات.
 - صرح ممثل حكومة الوحدة الوطنية بخصوص دوليب هيل بأنه تم إبلاغ قائد منطقة القناة بالحادث وأكد أن جنديين رهن الاعتقال وأُعرب عن تقديره لقائد المنطقة لاتخاذ القرار.
 - صرح ممثل المعتقلين السابقين أنه لا يوافق على أن توماس سيريلو ليس لديه قوات في ولاية بوما. اعتاد أن يكون هناك قادة من ولاية بوما يقيمون معه.
- ذكر رئيس الالية أن القوات التي لم تعلن عنها الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان- المعارضة ليست ادعاء بل هي حادثة وأن الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان- المعارضة قد أخذت هذه المسألة على محمل الجد كما لوحظ في اجتماع اللجنة المشتركة للمراقبة والتقييم الأخير.

تقارير الانتهاكات:

A. كمين بالقرب من ماندينق:

خلفية:

- كان الوضع في منطقة ناصر هادئاً نسبياً لبعض الوقت. وكان آخر حادث كبير وقع في هجوم الجيش الشعبي لتحرير السودان على نياتوت في فبراير 2018 (تقرير الية المراقبة 07 - 2018) ، على الرغم من استمرار التوتر ، وفي 14 فبراير 2019 وقع حادث يتعلق بمقتل جندي من قوات دفاع شعب جنوب السودان ؛ التي تم حلها خلال زيارة مجلس الدفاع المشترك لاحقاً.
- في 26 مارس 2019 ، كان هناك اجتماع للجنة نشر السلام في ماندينق بين مسؤولي حكومة الوحدة الوطنية ، ومسؤولي ولاية لاتجور و المعارضة ، من ولاية الصوبات. سافر مندوبو ولاية لاتجور إلى ماندينج من ناصر على متن قارب على طول نهر الصوبات.

حادث:

في 26 مارس 2019 أثناء العودة من ماندينق ، تعرض القارب الذي كان يحمل وفد حكومة الوحدة الوطنية وغيره من الأشخاص لهجوم في برجوك ، بجوار النهر بين ماندينج ونياتوت. قُتل ثلاثة أشخاص ، بينهم ممثل بارز في حكومة الوحدة الوطنية ، وجرح آخر

تحقيق:

- الية مراقبة وقف اطلاق النار لم تتمكن بعد من زيارة الموقع. ومع ذلك ، في الفترة من 2-4 أبريل 2019 ، كان هناك مؤتمر لمحافظي وقادة ولاية أعالي النيل استضافتهم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ملكال. خلال المؤتمر ، تمكنت الية المراقبة من مقابلة حاكم حكومة الوحدة الوطنية لولاية لاتجور ، اليجا ليش باني ، وحاكم الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان/المعارضة في ولاية الصوبات ، شول لاولوينق كانت الية المراقبة قادرة أيضاً على الحصول على معلومات من أصحاب المصلحة الآخرين بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

النتائج:

- قتل ثلاثة أشخاص في الهجوم: عضو في البرلمان وضابط في خدمة الامن القومي و بحار. أصيب راكب آخر. كان هناك 16 شخصاً على متن القارب ، اثنان منهم من الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان المعارضة.
- وقد نُفذ الهجوم في منطقة خاضعة لسيطرة الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارضة ، ولكنه كان عملاً إجرامياً قام به أفراد يتصرفون من تلقاء أنفسهم. لم يكن عملاً متعمداً من قبل الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارضة. زُعم أنه كان هناك 4 جناة ، اثنان منهم قد تم اعتقالهم وهم محتجزون لدى الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارضة في نياتوت.
- أدان محافظ الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان الهجوم بأقوى العبارات واتخذ جميع التدابير اللازمة لتقديم الجناة إلى العدالة.
- لم يحدث تصعيد بعد الحادث. وقد قبلت سلطات حكومة الوحدة الوطنية أن هذا الهجوم نفذ من قبل عناصر إجرامية لا تتصرف بناءً على أوامر قادة الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان-المعارضة.
- أدان محافظ الصوباط الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان / المعارضة الهجوم بأقوى العبارات واتخذ جميع التدابير اللازمة لتقديم الجناة إلى العدالة.
- لم يحدث تصعيد بعد الحادث. وقد قبلت سلطات حكومة الوحدة الوطنية أن هذا الهجوم نفذ من قبل عناصر إجرامية لا تتصرف بناءً على أوامر قادة الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان-المعارضة.
- خاتمة:
- اختتمت الية المراقبة أنه في هذه الحالة لم يحدث أي انتهاك لنظام اتفاقية السلام المنشطة.
- من خلال التعاون بروح-اتفاقية السلام المنشطة ، تجنبت الأطراف أي تصعيد ، والحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارضة تحمّل المسؤولين عنها.

الملاحظات والتوصيات :

- يجب الإشادة بالأطراف على جهودهم لضمان ألا يتعارض الحادث مع عملية السلام في المنطقة.
- تقوم الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان-المعارضة - مكتب الرقابة الداخلية بإطلاع اللجنة الفنية على علم تام بتحقيقاتها في الحادث.
- صرح ممثل حكومة الوحدة الوطنية في اجتماع اللجنة الفنية الأخير ، قبل ممثل حكومة الوحدة الوطنية بالفعل أن الحادث كان على مستوى الحزب وليس له أي علاقة بالاتفاقية. ثم قام بتصحيح التقرير موضحاً أنه كان عضواً في خدمة الامن القومي في الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان وقارب قوارب. وذكر أيضاً أنه لم يكن وفداً من ولاية لاتجور بل هو ابن أحد أعضاء البرلمان.
- ذكر رئيس الالية أن الحادثة قد أخذت على محمل الجد من قبل الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان-المعارضة خلال اجتماع اللجنة المشتركة للمراقبة والتقييم وأن الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان-المعارضة بدأت أيضاً تحقيقاً وأدانت الحادث. يجب على الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان-المعارضة أن تواصل إطلاعنا على التقدم المحرز والإجراءات التي تتخذها ، كما ينبغي عليها إبلاغ الحكومة.
- قرارات:
- قرر الاجتماع العاشر للجنة الفنية الاتي:

يجب الإشادة بالأطراف على جهودهم لضمان ألا يتعارض الحادث مع عملية السلام في المنطقة.
• تقوم الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارضة بإطلاع لجنة الفنية لالية المراقبة على علم تام بتحقيقاتها في الحادث.
ب. اعتقال واحتجاز مسؤولين من تريكيكا:
خلفية وحادثه:

• أطلعت الية مراقبة وقف اطلاق النار في الاجتماع على حادث في منطقة تريكاكا.
• توترت العلاقات بين سلطات حكومة الوحدة الوطنية ، فيما يعرف باسم ولاية تيريكاكا ، وعلاقات الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارضة في الأسابيع الأخيرة. في 31 مارس 2019 ، عقد "تقارب" بين الطرفين ؛ لم تكن ناجحة وانتهت دون توقيع مذكرة تفاهم مخططة. أفيد أن الية مراقبة وقف اطلاق النار تلقت المزيد من الادعاءات في المنطقة.
• عقب الاجتماع ، تم اعتقال عضوين مزعومين في الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان- المعارضة. لم تبلغ الحركة / الحركة الشعبية لتحرير السودان بهذا الأمر إلى الية المراقبة.
• في 3 / أبريل 2019 ، ألقّت قوات الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارضة القبض على لجنة الحدود في تريكيكا في كووري. كان هناك 8 أعضاء في اللجنة. صادرت الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان-المعارضة الهواتف المحمولة وجهاز GPS وبنديقية تابعة لحارس أمن.
• صرح قائد الفرقة A2 التابعة للحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان / المعارضة بوضوح أنه تم القبض على اللجنة انتقاما لاعتقال العضوين المزعومين في الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان في تريكيكا. تم الإفراج عن اللجنة في 9 أبريل 2019 ، لكن الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان لم تعيد هواتفها ومعداتها.

الخلاصة والنتائج:

• خلصت الية مراقبة وقف اطلاق النار إلى أن الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان - المعارضة - من خلال اعتقال واحتجاز ومصادرة ممتلكات لجنة الحدود الحكومية في تريكيكا ، قد انتهكت نظام -اتفاقية السلام ، لا سيما:
• المادة 2-10-4: "الأعمال الهجومية أو الاستفزازية أو الانتقامية ..."
• المادة 2-10-8: "حرية التنقل للمواطنين والسلع والخدمات مكفولة".

قرارات:

قرر الاجتماع العاشر للجنة الفنية لالية مراقبة وقف اطلاق النار الاتي:
• ينبغي أن يعمل الطرفان معًا لحل المشكلات في منطقة تيريكاكا.
المشاركة المجتمعية:
قرارات من الاجتماع التاسع للجنة الفنية لالية المراقبة:
• تجري اتيام المراقبة بالالية أول زيارة في منطقة حماية المدنيين والمشردين داخليا وتقديم تقرير في الاجتماع المقبل.
• تستمر الأطراف الموقعة على زيادة الجهود المبذولة لإنجاز واحترام المواد 1-2 والإبلاغ عنها.
إلى 2.1.11.6 على وقف إطلاق النار الدائم.
• الأطراف الموقعة تسعى إلى التعاون مع المؤسسات الأخرى لدعم تنفيذ وإنجاز المواد 2.1 (2.1.2). إلى 2.1.11.6.

نشاطات:

• شارك تيم المراقبة في جوبا في 05 أبريل 19 مع الية مراقبة وقف اطلاق النار- الشؤون المدنية في ورشة عمل حول نشر اتفاقية السلام في جوبا منطقة حماية المدنيين 3 و 1. جمع الحدث العديد من المجتمعات بما في ذلك قادة حماية المدنيين وقادة المجموعات النسائية وقادة الكنيسة ومجلس الشيوخ ، إدارة المخيم ومجموعات مراقبة المجتمع.

قدمت ورشة العمل وسيلة مناسبة للمداولات والمناقشات البناءة حول التوقعات الأفضل والمزاج الجيد في تنفيذ اتفاقية السلام المنشطة في أقرب وقت ممكن. كان همهم الرئيسي في جنوب السودان هو فشل السلطات في الوصول إليهم بنشر الاتفاقية.

• شكروا الية المراقبة على المبادرة التي اتخذت. لكن خلال المداولات أعرب المشاركون عن تحفظاتهم بشأن التقدم المحرز في السلام حول وجود العديد من نقاط التفتيش على طول الطرق ، ولا يزال العديد من الأسلحة غير القانونية في أيدي أولئك غير المصرح لهم وقيود الحركة.

• اختتمت ورشة العمل بنجاح بوعد بوظائف مماثلة في المستقبل لأغراض توعية السكان في مركز العمليات. تم توزيع نسخ من الاتفاق باللغة الإنجليزية واللغات المحلية على المشاركين. أبرز علامات تقدم السلام:

أكد المشاركون أن هناك انخفاضًا كبيرًا في عدد الاشتباكات المسلحة رحب المشاركون بآلية مراقبة وقف اطلاق النار وكانوا سعداء لرؤية فريق جوبا يضم ممثلين وطنيين من جميع الأطراف الموقعة

• شاركوا أيضًا حماسهم للزيارة المرتقبة للقادة إلى البابا ، والتي تعتبر في نظرهم علامة إضافية على الالتزام.

التحديات الأمنية البارزة:

استمرار العنف ضد المدنيين على أيدي القوات المسلحة في العديد من مناطق البلاد ؛ خاصة طرق ياي و لوري و - جوبا-بور ، بما في ذلك عمليات التقريب والتحرش والعنف الجنسي والنهب

• القلق بشأن ما قد يحدث عندما تعود قوات المعارضة إلى جوبا ، بسبب ما حدث في عام 2016

• عدم السيطرة على القوات في مناطق كانتونات التي قد تكون بالقرب من القرى مما قد يؤدي إلى حوادث عنف ضد المدنيين كما حدث في بانتيو.

التحديات السياسية البارزة:

• احتلال منازلهم وأراضيهم منذ فرارهم منها في ديسمبر 2013 ، مما يعني ليس فقط خسارة اقتصادية ، ولكن أيضًا ليس لديهم مكان يذهبون إليه.

• عدم وضوح المصالحة والمساءلة ، وفقًا لاتفاق السلام لتعويض خسائر المدنيين خلال الحرب الأهلية

• وضوح عدد الدول في المستقبل.

• احتلال القوات المسلحة للأماكن العامة ، وخاصة المدارس ، مما يقوض التزام القوات المسلحة بالعودة إلى وضعها الطبيعي.

• إطلاق سراح السجناء السياسيين وأسرى الحرب ؛ لا يزال العديد من الأشخاص مفقودين ، بمن فيهم الأشخاص الذين اختطفوا في كينيا العام الماضي.

توصيات:

• تقوم الية مراقبة وقف اطلاق النار للانتقال إلى المرحلة الثانية بموجب قرار اللجنة الفنية لالية المراقبة رقم(9) ومعالجة مخيمات حماية المدنيين في جميع أنحاء البلاد.

• على الأطراف زيادة أنشطتها في مجال السلام والنشر لتشمل مراكز العمليات الخاصة ومخيمات المرشدين داخليًا.

يقوم جميع أصحاب المصلحة بنشر المعلومات حول ما تم وما يتم تحقيقه نتيجة لتطبيق اتفاقية السلام

سأل الممثل الأعلى للحركة الشعبية لتحرير السودان / الحركة الشعبية لتحرير السودان عن أنواع الأسئلة التي يتم طرحها على الجمهور..

صرح كبير ممثلي حكومة الوحدة الوطنية إذا كانت منازل الأشخاص النازحين داخليا محتلة وليس لديهم مكان يذهبون إليه. أصدر الرئيس أمراً بإجازة المنازل التي تم شغلها بشكل غير قانوني. القضية هي كيف سيتم تنفيذ هذا.

وفقاً لمسألة نقاط التفقيش في التقرير ، هذا غير صحيح.

صرح ممثل آخر لـ حكومة الوحدة الوطنية بأنه لم تعد هناك هجمات على المدنيين على أساس ولائهم الحزبي. وأشار إلى أن بعض الناس ما زالوا يخشون الخروج من معسكرات حماية المدنيين لأسباب أمنية. عندما يتم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية ، فإن بعض هذه المخاوف سوف تهدأ تدريجياً. وقدّم أمثلة على ملكال وجونقلي وجوبا. ثم سأل عن الوضع العام ورفاهية الناس في معسكر حماية المدنيين.

صرح ممثل المحتجزين السابقين بأن السبب وراء عدم مغادرة الأشخاص لمعسكر حماية المدنيين هو بسبب المخاوف الأمنية. ينبغي تنفيذ المرسوم الرئاسي الخاص بإجازة المنازل من قبل أشخاص محايدين لا يتهمون باحتلال المنازل والأراضي المبلغ عنها. الأشخاص في حماية المدنيين لهم الحق في التعبير عن آرائهم.

صرح ممثل تحاف جنوب السودان المعارض أن الأسئلة المطروحة على الجمهور تحدد الإجابات. وذكر أيضاً أن عطلة المنازل والأراضي يجب أن تؤخذ على محمل الجد من قبل حكومة الوحدة الوطنية وسأل عن التدابير والإجراءات التي اتخذت لتنفيذ المرسوم. وكمسألة منفصلة في التقرير ، أشار إلى أنه لم يكن هناك أي اختطاف في كينيا العام الماضي ، 2018 ، بدلاً من ذلك كان 2016 و 2017.

صرحت مسؤولة الشؤون المدنية أن تيم المراقبة يمثل مافوضت بة الية المراقبة والجمهور ثم يطرح الأسئلة والتحدث.

قرارات:

قرر الاجتماع العاشر للجنة الفنية لالية المراقبة الاتي:

- يحق لالية المراقبة الانتقال إلى المرحلة الثانية بموجب قرار اجتماع اللجنة الفنية رقم 9 ومعالجة مخيمات حماية المدنيين في جميع أنحاء البلاد.
- على الأطراف زيادة أنشطتها في مجال السلام والنشر لتشمل معسكرات حماية المدنيين و المواطنين المشردين.
- جميع أصحاب المصلحة لنشر المعلومات حول ما تم وما يتم تحقيقه نتيجة لتنفيذ اتفاقية السلام المنشطة.

زيارة ميدانية:

تم تأجيل الزيارة الميدانية إلى البيبور المخطط لها في 13 أبريل 2018 لأن الطقس يعني أن الطائرة لم تتمكن من الهبوط.

- يقترح الزيارة الميدانية المقبلة الي لوري.

قرارات:

قرر الاجتماع العاشر للجنة الفنية الاتي:

ستكون الزيارة المقبلة الي لوري . التاريخ الذي سيتم تحديده وإبلاغه.

أي أعمال أخرى:

	<p>النصاب القانوني للجنة الفنية لالية المراقبة:</p> <p>5.3 يتكون النصاب القانوني للاجتماع من أربعة موظفين على الأقل من الية المراقبة (بما في ذلك الرئيس أو نائب الرئيس) وعضو واحد على الأقل من كل طرف. في حالة عدم توفر النصاب القانوني ، يجوز للرئيس (أو نائب الرئيس في غياب الرئيس) عقد أو مواصلة اجتماع اللجنة الفنية ، باتباع البروتوكولات الواردة في هذه الاختصاصات ، إذا رأى أن استكمال الاجتماع سيكون في مصلحة من ولاية الية المراقبة. إذا لم يكن النصاب القانوني موجوداً ، فسيتم تسجيله في محضر الجلسة.</p> <p>قرارات:</p> <p>قرر الاجتماع العاشر للجنة الفنية لالية المراقبة الاتي:</p> <p>-بعد الكثير من المناقشات من قبل الممثلين ، تقرر ايقاف النسخة السابقة الأصلية من شروط العمل.</p> <p>-يكون مكان الاجتماع القادم للجنة الفنية لالية المراقبة في جوبا. يجب إبلاغ الموعد في الوقت المناسب.</p>	
	<p>■</p>	

الجنرال رابي مجونق امانويل
حكومة الوحدة الوطنية

الجنرال مارتن قاما ابوجا
الحركة/الجيش الشعبي
لتحرير السودان-المعارضة

السيد يادو جون اتور
قائد تحالف جنوب السودان المعارض

الجنرال بيور ليك كوارينق
محتجز سابق

اللواء ديستا ابيتشي اجينو
رئيس آلية مراقبة وقف اطلاق النار

إذا كان هنالك اي خطأ في اسم من الاسماء او فقرة او كلمة غير مفهومة يجب مراجعة النسخة الانجليزية مترجم محمد ادم عبدالله ابراهيم
آلية مراقبة وقف اطلاق النار والترتيبات الامنية والانتقالية
إيميل:

Mohamedadm275@gmail.com

ت/0912377161